جامعة المنصورة
كلية الحقــوق
قسم الاقتصاد والماليّة العامّة

دور السِّياسة الماليَّة في تحقيق التنمية الاقتصاديَّة

بحث مستلٌّ من رسالةٍ مقدّمةٍ لنيل درجة الماجستير في الحقوق

إعداد الباحث

محمد صالح عطية

تحت إشراف

الأســتاذ الدكتــور

رضا عبد السلام إبراهيم

أستاذ الاقتصاد السِّياسي والتشريعات الاقتصاديَّة

ووكيل الكليَّة لشئون التعليم والطلاب كليَّة الحقوق – جامعة المنصورة

ومحافظ الشرقيَّة الأسبق

١٤٤٢هـ / ٢٠٢٠م

مقدمة

تعدُّ السِّياسةُ الماليّةُ من أهمِّ الأدوات في التأثير على النشاط الاقتصاديِّ في أيِّ دولة، وقد تبينت آثارها الاقتصاديّة من خلال التجارب العالميّة، ومن هذه الدول العراق، الذي مرّ بعتبتين من النظم الاقتصاديّة، فهو في البداية كان يتبع النظام الاشتراكيّ، وكان التخطيط المركزيُّ للدولة لكلِّ مجريات النشاط الاقتصاديِّ، ومن ضمنها كيفيّة استخدام مؤشّرات السِّياسة الماليّة، والنظام الثاني الذي مرّ به العراق بعد عام ٢٠٠٣ والذي كانت من أولياته في النظام السابق إذ تمّ تحويل القطاع العام بجزءٍ كبيرٍ منه إلى الخصخصة، وبعد هذا العام دخل العراق في النظام الاقتصاديِّ الرأسماليِّ ولكن ببنيةٍ تحتيّةٍ مُدمّرةٍ وتخلُّفٍ في الهياكل الإنتاجيّة ومديونيّةٍ عاليةٍ وبطالةٍ عاليةٍ ونسبة تضخُّمٍ مرتفعةٍ، فقد واجه الاقتصاد العراقيُّ هذه الآثار محاولاً التخفيف من وطأتها، إلاّ أنّ الاقتصاد العراقيّ معروفٌ عنه بالاقتصاد الريعيِّ والذي يعتمد على جلِّ إيراداته من النفط، وبالتالي كان الاقتصاد العراقيُّ متأثرًا بشكلٍ كبيرٍ بالسوق العالميّة للنفط وأسعاره، وبالتالي عطلت استخدام السِّياسات الماليّة والنقديّة في بداية الأمر؛ بسبب الأوضاع الداخليّة للبلاد وآثار الحروب التي دمّرت القطاعات الاقتصاديّة، وكذلك زاد انفتاح الاقتصاد العراقيِّ على العالم من تدهور الاقتصاد وتعطيل النشاط الاقتصاديِّ في القطاعات الاقتصاديّة وخاصةً قطاعَيْ الصناعة والزراعة، إذ إنّ دخول السلع الصناعيّة والزراعيّة بدون أيِّ قيودٍ أدت بشكلٍ خاصٍّ إلى تعطيل هذين القطاعين اللذين يشكّلان جزءًا مهمًّا من الناتج المحليِّ الإجماليِّ، فاتخذت الدولة سياساتٍ ماليّةً وسياساتٍ نقديّةً محاولةً تنشيط الاقتصاد العراقيِّ، إلاّ أنّ الفساد الإداريّ والماليّ وعدم الشفافية أدّى إلى تفريغ وعدم قدرة مؤشرات السِّياسة الماليّة – والتي بصدد دراستها بشكلٍ مفصلٍ – على التأثير بشكلٍ قويٍّ على الاقتصاد العراقيِّ، ومن هذه المؤشّرات الإيرادات العامّة بشقّيْها الإيرادات الضريبيّة وغير الضريبيّة ومؤشر الإنفاق العامِّ بشقّيْهِ الإنفاق الاستهلاكيِّ والإنفاق الاستثماريِّ ومؤشر الدّين العام بشقّيْهِ الخارجيِّ والداخليِّ.

أهميّة موضوع البحث:

يحظى البحثُ بأهميّةٍ كبيرةٍ من خلال المكانة الكبيرة التي تحتلُّها السِّياسةُ الماليّةُ في اقتصاديات الدول النّامية عموماً، والعراق خصوصاً. وسيتمُّ دراسة السِّياسة الماليّة في العراق من خلال الإنفاق العامّ والإيراد العامّ للدولة بوصفهما أهمّ محددات السِّياسة الماليّة لأيِّ دولةٍ، ومنها نستطيع أنْ نعرفَ تأثير تلك السِّياسات على التنمية الاقتصاديّة في ظلِّ الأحداث التي تعرّض لها العراق، **فضلاً عن** أهميته التي تكمن في أنّ للسياسة الماليّة دوراً كبيراً ومهمّاً في الاقتصاد العراقيِّ، وعلى كافة المستويات والمجالات الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وتُمَثِّلُ السِّياسة الماليّة أداةً رئيسةً للتأثير في النشاط الاقتصاديِّ من خلال مؤشر الإيرادات العامّة.

مشكلة البحث:

تعدُّ السِّياسةُ الماليّةُ أحدَ أهمِّ الأدوات التي تمتلكها الدولةُ من أجل إدارة اقتصادها الوطنيِّ سواء كانت هذه الدولة من الدول النامية أم من الدول المتقدّمة، إذ تَستخدم الدولةُ السِّياسة الماليّة إلى جانب سياساتٍ أخرى من أجل بلوغ الأهداف الاقتصاديّة المُراد الوصولُ إليها، وتتمثّل مشكلة البحث في التساؤلات الآتية: ما دورُ السِّياسةِ الماليّةِ في تحقيق التنمية الاقتصاديّة؟ أين يتضح دورُ السِّياسةِ الماليّةِ في الاقتصاد؟ ما التدابيرُ والإجراءاتُ المُتّخَذَة من طرف الحكومة فيما يتعلّق بالسِّياسة الماليّة في تحقيق التنمية الاقتصاديّة في العراق؟

منهج البحث:

من أجل التحقُّق من منهجيّة الدراسة اعتمد الباحث على الأسلوب الوصفيِّ التحليليِّ والاعتماد على كافة معطيات المنهجيّة العلميّة بما في ذلك المنهجيّة الاستقرائيّة والاستنباطيّة مع الاستعانة بالبيانات الإحصائيّة لاستقصاء تأثيرات السِّياسة الماليّة في التغيُّرات التابعة (الناتج المحلي، والنمو الاقتصادي) في الدراسة الحاليّة، وسوف يتمُّ التحليلُ باستخدام البيانات المختلفة من مصادرها القوميّة والدوليّة.

خطة البحث:

نتناول هذا البحث من خلال خطةٍ بحثيّةٍ مُكَوّنَةٍ من مبحثين، نتناول في المبحث الأول: ماهيّة التنمية الاقتصاديّة، ونظرياتها، وعلاقة السِّياسةِ الماليّةِ بالتنمية الاقتصاديّة، ونتناول في المبحث الثاني: دور السِّياسة الماليّة في تحقيق التنمية الاقتصاديّة في العراق، وبيان دور الإنفاق الحكوميِّ في تحقيق التنمية، وتقييم أداء السِّياسة الماليّة والتنمية الاقتصاديّة في العراق، وذلك وفقًا للخطة التفصيليّة الآتية:

المبحث الأول: ماهيّة التنمية الاقتصاديّة.

المطلب الأول: مفاهيم التنمية الاقتصاديّة.

المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصاديّة.

المطلب الثالث: العلاقة بين السِّياسة الماليّة والتنمية الاقتصاديّة.

المبحث الثاني: دور السِّياسة الماليّة في تحقيق التنمية الاقتصاديّة.

المطلب الأول: الإنفاق الحكومي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصاديّة.

المطلب الثاني: تقييم أداء السِّياسة الماليّة في العراق.

المطلب الثالث: تقييم أداء التنمية الاقتصاديّة في العراق.

المبحث الأول

ماهيّة التنمية الاقتصاديّة

مَرّتْ عملية وضع مفهومٍ للتنمية الاقتصاديّة بالعديد من المراحل، حيث تطوّر المفهومُ نتيجة تغيُّر الأنظمة السِّياسيّة، إلى جانب ظهور عددٍ من الأزمات الاقتصاديّة التي أثّرت في عدة دولٍ، ممّا دفع عدداً من المفكّرين بالبحث عن تعريفٍ مُحَدّدٍ للتنمية الاقتصاديّة من خلال ربطها بعددٍ من المؤشرات الاقتصاديّة سواء كان الدخل القوميّ ومتوسط دخل الفرد من هذا الدخل أو غيره من المؤشّرات الماديّة، أو من خلال الاهتمام بالجانب الاقتصاديِّ فقط من التنمية؛ ممّا جعل الدول النامية تنشغل فقط بالتركيز على الجوانب الاقتصاديّة في مجتمعاتها حتى تستطيع اللحاقَ بالدول الصناعيّة الكبرى حتى وإنْ كانت هذه الدولُ الناميةُ تتوازن على المستوى الثقافيِّ أو الاجتماعيِّ مع الدول المتقدّمة؛ لذلك سعى المفكّرون إلى البحث عن تعريفٍ آخرَ للتنمية.

المطلب الأول

مفاهيم التنمية الاقتصاديّة

بدأ عددٌ من مفكّري الاقتصاد بتعريف التنمية الاقتصاديّة على وفق عدد من المعايير، وعلى رأسها معيارُ الدخل القوميِّ؛ إذ إنّ التنمية الاقتصاديّة وفقًا لهذا المعيار هي[١]:

١- عمليّةٌ تفاعليّةٌ تؤدّي إلى زيادة الدخل القوميِّ الحقيقيِّ للدولة، ومن ثمّ ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقيِّ خلال مدةٍ معينةٍ من الزمن[٢].

٢- عمليّةٌ تستخدم موارد الدولة الاقتصاديّة المتاحة من أجل الوصول إلى زياداتٍ في الدخل القوميِّ، وتكون الزياداتُ أكبرَ من معدلات الزيادة السكانيّة، وهو ما يجعل هناك زياداتٍ في متوسط دخل الفرد الحقيقيِّ.

---

(١) صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص٨٩.

(٢) كمال بكري، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعيَّة، بيروت، ١٩٨٦، ص ٤١٧.

٣- عمليّةٌ تشمل حدوث تغيراتٍ تكنولوجيّةٍ وتنظيميّةٍ وفنيّةٍ داخل مؤسّسات الدولة الإنتاجيّة الموجودة داخل الدولة تؤدّي إلى حدوث زياداتٍ في الناتج القوميّ تظهر في شكل سلعٍ وخدماتٍ، وذلك في مدةٍ زمنيّةٍ معينةٍ قد تكون سنة.

أمّا المعيارُ الثاني الذي استخدمه المفكّرون في تعريفهم للتنمية الاقتصاديّة فينطلق من التغيرات التي تطرأ على أحد هياكل الدولة وتحديداً الهيكل الاقتصادي، وبذلك فإنّ التنمية الاقتصاديّة على وفق هذا المعيار تعني:

١- مجموعة من الإجراءات والتدابير والسّياسات التي تعتمدها الدولة وتتمثّل في تغيير تركيب وهيكل اقتصاد الدولة الوطنيّ رغبةً في الوصول إلى زياداتٍ سريعةٍ في متوسط الدخل الفرديّ الحقيقيّ خلال مدةٍ زمنيّةٍ معينةٍ وتكون شاملةً ومحققةً استفادةً للغالبيّة العظمى من المواطنين(٣).

٢- مجموعة من المحاولات التي تستهدف بالأساس تغيير الهيكل الاقتصاديّ للدولة وشكله، ممّا يؤدّي إلى تحسيناتٍ في الوضع النسبيّ لرأس مال الدولة بما يمكن من الاستفادة منه بأقصى درجةٍ ممكنةٍ.

ينطلق المعيار الثالث في تعريف التنمية الاقتصاديّة من الحديث عن كون التنمية الاقتصاديّة لديها أهدافٌ اقتصاديّةٌ في المقام الأول، وبذلك على وفق هذا المعيار تكون التنمية الاقتصاديّة هي:

١- مجموعة من الإجراءات الثقافيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة تستهدف حدوثَ تغييرٍ جذريٍّ في كيان الدولة الاقتصاديّ بما يضمن وجود زياداتٍ حقيقيّةٍ في الناتج الإجماليّ تستطيع عمل زيادة في دخل الأفراد الحقيقيّ مع وجود توزيعٍ عادلٍ لهذه الزيادة بين مختلف طبقات المجتمع(٤).

٢- عمليّة تشمل تغيراتٍ على المستوى الاقتصاديّ والاجتماعيّ تستهدف تحقيق معدلاتِ نموٍّ سريعةٍ في اقتصاد الدولة بهدف تحسين مستوى معيشة المواطن.

---

(٣) علي لطفي، التنمية الاقتصاديَّة، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1980 ، ص185 .

(٤) محمد ذكي شافعي، التنمية الاقتصاديَّة، دار النهضة العربيَّة، 1980 ، ص77 .

يشير المعيار الرابع في تعريف التنمية الاقتصاديّة إلى التنمية من منظور كونها عمليّةً حضاريّةً تستطيع تحقيق نمطٍ خاصٍّ ومتفردٍ بعيداً عن التقليد، ومن ثمّ يمكن التحرُّر من التبعيّة للخارج، ومن هنا نجد أنّ التنمية وفقاً لهذا المعيار تعني:

١- عمليّة مجتمعيّة شاملة وواعية تستهدف استخدام موارد الدولة في تحقيق أهداف المجتمع سواء كانت بالإنتاجيّة أم التوزيعيّة من أجل الوصول إلى تحويلٍ هيكليٍّ يمكن من خلاله زيادة الإنتاج، وهو ما سوف يؤدّي إلى حدوث زيادةٍ في متوسط إنتاج الفرد، ومن ثمّ زيادة قدرات المجتمع.

٢- عمليّة تسعى للوصول إلى كيانٍ جديدٍ ليس فقط على المستوى الإنسانيِّ ولكن على مستوى علاقات الأفراد الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسِّياسيّة؛ يشعر خلالها الأفراد بحضارة وتطوُّر وإبداع، ومن ثمّ يسود الرخاء داخل المجتمع.

٣- عمليّة يتمُّ من خلالها التحوُّل من وضع التخلُّف إلى وضع التقدُّم وما يشمله ذلك من حدوث تغييرٍ جذريٍّ في هيكل الدولة الاقتصاديِّ، ومنها ينطلق الاقتصاد إلى مرحلةٍ جديدةٍ من النمو يصل فيها الاقتصاد إلى إحداث تغييراتٍ في كلِّ القطاعات المختصّة بالإنتاج والخدمات المنتجة في ظلِّ وجود زيادةٍ وتغييرٍ حقيقيٍّ في هيكل توزيع الدخل القوميِّ بشكلٍ يكون في مصلحة الفقراء(٥).

(٥) محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصاديَّة - دراسات نظريَّة وتطبيقيَّة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٥٦ -٥٩ .

المطلب الثاني

نظريات التنمية الاقتصاديّة

هناك عددٌ من النظريات التي تمّ استخدامها من أجل تفسير عمليّة حدوث التنمية الاقتصاديّة، وقد بدأت نظريات التنمية في الظهور منذ ما قبل الحرب العالميّة الثانية، كما أنّ المفكرين استمروا في وضع هذه النظريات حتى بعد انتهاء الحرب العالميّة الثانية، ومن هذه النظريات:

الفرع الأول

نظريّة آدم سميث

ينتمي آدم سميث إلى المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين، وفي كتابه "ثروة الأمم" كان أول من بدأ بالحديث عن مشكلة التنمية الاقتصاديّة، مع أنه لم يستطعْ أن يقدِّمَ شكلاً متكاملاً للنظريّة، إلاّ أنّ الذين لحقوا به قد استطاعوا استكمال نظريته التي أصبحت لها سماتٌ مهمةٌ، منها(٦):

أ- الأمور الاقتصاديّة تسمح بإمكانيّة تطبيق القانون الطبيعيِّ عليها، وهو ما يعني أنّ الأنظمة الاقتصاديّة هي أنظمةٌ طبيعيّةٌ قادرةٌ على أن تُحَقِّقَ التوازُنَ بصورةٍ تلقائيّةٍ، ممّا يجعل كل فرد هو المسئول الأول عن سلوكه ومراعاة مصالحه، ممّا يقوده إلى الرشادة والبحث عن السبل التي يمكن من خلالها تعظيم ثروته، ومن ثم فقد كان آدم سميث يرى عدم ضرورة تدخُّل الدولة في التجارة والصناعة حتى يسود مناخ الحريّة الاقتصاديّة بدلاً من تدخُّلها الذي يؤدِّي إلى عرقلة التنمية الاقتصاديّة.

ب- تتسم نظرية آدم سميث أيضاً بتقسيم العمل؛ لأنه يعدُّ العاملَ الأساسَ الذي يؤدِّي إلى بلوغ الأهداف والنتائج اللازمة لوجود تنميةٍ اقتصاديّة.

ت- من سمات وضروريات التنمية الاقتصاديّة أنْ يكونَ هناك تراكمٌ لرأس المال، وهو لا بدّ له أنْ يسبقَ تقسيم العمل؛ وذلك لأنّ الادِّخار يسبق الاستثمار، حيث إنّ قدرة الأفراد على الادِّخار تأتي أولاً ثم يتمُّ استثمار هذا الادِّخار في اقتصاد الدولة الوطني.

---

(٦) مدحت القريشي، التنمية الاقتصاديَّة: نظريات وسياسات وموضوعات، دار الأوائل، الأردن،2007 ، ص56 .

ث- إحدى سمات نظريّة آدم سميث أنها قائمةٌ على وجود دوافعَ على ضرورة الاستثمار، إذ إنّ تنفيذ الاستثمارات يرتبط بالضرورة مع توقُّع تحقيق أرباح، ومن ثمّ فإنّ أيّ توقع بتحقيق أرباح قائمٌ على وجود مناخ من الاستثمار.

ج- سيادة مناخ الحرية الاقتصاديّة سوف تدفع المنتجين – سواء من رجال الأعمال أم المزارعين – إلى التوسُّع في أعمالهم، وذلك في ظلِّ وجود مناخ من المنافسة والعمل وحرية التجارة، كلٌّ ذلك من شأنه أنْ يؤدّيَ إلى حدوث تنميةٍ اقتصاديّةٍ.

ح- يشبه سميث اقتصاد الدولة بأنه مثل شجرةٍ تنمو بصورةٍ ثابتةٍ ومستمرةٍ مع وجود مجموعاتٍ متفرقةٍ من الأفراد تعمل في مجالاتٍ إنتاجيّةٍ مختلفةٍ، إلاّ أنّ كلّ المجموعات في النهاية تشكِّل معًا الشجرة؛ أي الوصول إلى التنمية الاقتصاديّة.

الفرع الثاني

نظريّة جون ستيوارت ميل

تقوم نظريّة جون ستيوارت ميل في التنمية الاقتصاديّة على أنّ العمل والأرض ورأس المال هم وظائف التنمية، إذ إنّ الأرض والعمل هما عناصر الإنتاج الرئيسة، كما يعدُّ رأس المال تراكمًا سابقًا لإنتاجيّة العمل، ومعدل تراكم رأس المال قائمًا على وجود توظيفٍ للعمالة بصورةٍ تؤدّي إلى زيادة الإنتاج، وبالتالي لتحقيق أرباح لا بدّ من وجود عمالةٍ منتجةٍ، وتقوم هذه النظريّة على عدد من السمات، وهي[٧]:

أ- ضرورة التحكُّم في النموِّ السكانيِّ من أجل حدوث التنمية الاقتصاديّة.

ب-وجود نسبةٍ عاليةٍ من الربح يعتمد على التكلفة التي يتضمنها عنصر العمل، ومن ثم كلما ارتفعت الأرباح دلّ ذلك على وجود انخفاض في أجور العمال.

ت-تتراجع معدلات الأرباح مع وجود زيادةٍ سكانيّةٍ وقلة الأرض الزراعيّة، إذ تحدث زيادةٌ سكانيّةٌ تفوق رأس المال التراكميِّ ممّا يُسَبِّبُ حالةً من الركود.

ث-يقتصر دور الدولة في نظريّة جون ستيوارت ميل عند حدٍّ أدنى من التدخُّل يكون بهدف إعادة توزع ملكيّة الوسائل الإنتاجيّة.

(٧) أوشين سمية، نظريات التنمية الاقتصاديَّة، كلية العلوم السِّياسية، جامعة قسنطينة، العراق، 2014 .

الفرع الثالث

نظريّة جوزيف ستيوارت

كان جوزيف ستيوارت من المتأثّرين بالمدرسة النيوكلاسيكيّة؛ إذ عدّه النظام الرأسماليٌ هو الهيكل العام للتنمية الاقتصاديّة، كما أنه اعترض على تناقضات النظام الرأسماليِّ وتنبّأ بانهيار الرأسماليّة، وبعد ذلك يحلٌ محلّها النظامُ الاشتراكيٌ وليس الشيوعي، وقد تحدّث ستيوارت عن هذه الأفكار في كتابه الذي صدر عام ١٩١١م ويحمل عنوان "نظريّة التنمية الاقتصاديّة"، وبعد ذلك قام بتطوير أفكاره في كتاب له عن الدورات الذي صدر في عام ١٩٣٩م.

تقوم نظريّة جوزيف ستيوارت على افتراض أنّ اقتصاد الدولة تسوده المنافسة الكاملة، كما أنه يفترض وجود حالةٍ من التوازن، وهنا يحدث عدم وجود أرباح أو مدخرات أو أسعار فائدة أو استثمارات، ويطلق ستيوارت على هذه الحالة ما يعرف بالتدفُّق النقدي، أمّا عدم وجود أرباح فيتمٌ تفسيره أنه في ظلِّ سيادة مناخ المنافسة الكاملة تتساوى الأسعار مع تكاليف الإنتاج، ومن ثم لا توجد أرباح[٨] .

الفرع الرابع

النظريّة الكينزيّة

تبنّى جون كينز هذه النظريّة في مناخ يختلف عمّن سبقوه من الاقتصاديين، إذ حدث في عصره أزمة الكساد الكبير، وهي أزمةٌ عالميّة في الاقتصاد أصابت العالم كلّه في عام ١٩٢٩م، وكان من آثارها حدوثُ فائق في العرض عن الطلب، كما أنّ العمليّة بالإنتاجيّة توقّفت، ممّا يعني توقُّف حدوث نموٍّ اقتصاديٍّ، وهو ما أدّى إلى زيادة نسب البطالة وانخفاض الأسعار، وتقوم نظريّة كينز على عدة فرضياتٍ، وهي[٩]:

أ- من الممكن حدوثُ توازنٍ في الاقتصاد عند سيادة حالة عدم التشغيل الكامل مع احتماليّة استمرار ذلك لمدةٍ طويلة.

---

(٨) صالح الدين نامق، قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة، 1986 ، ص52 .

(9)Levine (chars.)and Rubin (jrene.) ، previous reference .

ب–ليس من الممكن أنْ يحدثَ التوازنُ تلقائيًا في الاقتصاد، وفي حالة حدوث ذلك سوف يكون على المدى البعيد، كما أنّ تكلفته سوف تكون عاليةً.

ت–يرى كينز ضرورة تدخُّل الدولة سواء للحفاظ على التوازُن الاقتصاديِّ أم لإعادة هذا التوازن.

ث–الطلب شرطٌ أساسٌ لكي يوجد العرض.

الفرع الخامس

نظريّة مراحل النموِّ لروستو

عمل روستو في جامعة كامبريدج أستاذًا، ووضع هذه النظريّة عن طريق استنباط المراحل الاقتصاديّة التي سارت عليها الدول المتقدِّمة من أجل وضع خطواتٍ تسير عليها الدول النامية لكي تحقق التنمية الاقتصاديّة، وقد قام بعرض هذه النظريّة وفقًا لخمس مراحلَ، كما يلي(١٠):

أ– مرحلة المجتمع التقليديِّ، وهنا الدولة في حالةٍ شديدةٍ من التخلُّف يغلب عليها النشاط الزراعيُّ وتعيش على الخرافات والأساطير مع سيادة النظام الإقطاعيِّ وانخفاض نصيب الفرد من الدخل القوميِّ، وهي مرحلةٌ طويلةٌ نسبيًّا، ولا تزال عددٌ من مناطق العالم تعيش داخل هذه المرحلة.

ب–مرحلة التهيُّؤ للانطلاق، وهي تتميّز بحدوث تغيراتٍ عديدةٍ في كلٍّ من المستوى الاقتصاديِّ والسِّياسيِّ، إذ تظهر نخبةٌ جديدةٌ مؤمنةٌ بالتغيير ترغب في الاستثمار، ويبدأ ظهور القطاع الصناعيِّ بجانب القطاع الزراعيِّ، إذ تتواجد استثمارات في مجالات الطرق والمواصلات، ويبرز مفهوم القوميّة في هذه المرحلة، لكنْ يظلُّ دخل الفرد منخفضًا.

ت–مرحلة الانطلاق، وهنا تصنّف الدولة على أنها ناهضةٌ وفي طريقها للتنمية، وفيها يتمُّ النهوضُ بالزراعة وظهور صناعاتٍ جديدةٍ مع ارتفاع معدلات الاستثمار، مع ذلك يبقى المجتمع متمسكًا بالأساليب التقليديّة للإنتاج.

---

(١٠) طارق لحاج، الماليَّة العامَّة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999 ، ص201 .

ث–مرحلة النضج، وهنا تصنّف الدولة على أنها متقدمةٌ اقتصاديّا، حيث تنتشر التكنولوجيا على نطاقٍ واسعٍ، ويتقدّم المجتمع إلى جانب ازدهار التجارة.

ج–مرحلة الاستهلاك الوفير، وهي المرحلة الأخيرة عند روستو، وهنا تكون الدولة وصلت إلى التنمية الاقتصاديّة؛ فيرتفع دخل الفرد.

المطلب الثالث

العلاقة بين السِّياسة الماليّة والتنمية الاقتصاديّة

تحتلُّ السِّياسة الماليّة مكانةً مهمّةً؛ لأنها تستطيع أنْ تُحَقّقَ كلّ الأهداف التي يسعى الاقتصاد الوطنيُّ إلى تحقيقها، إذ تمتلك السِّياسةُ الماليّةُ الأدواتِ العديدةَ التي تستطيع من خلالها التأثيرَ في كافة جوانب المجتمع سواء الجوانب الاقتصاديّة أو الاجتماعيّة أو السِّياسيّة، وقد عرفت السِّياسة الماليّة العديد من التغيرات بسبب التطورات السِّياسيّة والاجتماعيّة التي طرأت على الدول عقب حدوث الأزمات الاقتصاديّة الكبرى التي شهدها العالم، ومنذ ذلك الحين أصبحت السِّياسةُ الماليّةُ هي الأداة الأساسيّة في توجيه المسار الاقتصاديِّ، إلاّ أنها مع ذلك تحتاج إلى التنسيق مع عدد من السِّياسات الاقتصاديّة الأخرى للوصول إلى كافة متطلبات الاقتصاد الوطنيِّ، إذ إنّ السِّياسة الماليّة تتأثّر بطبيعة النظام الاقتصاديِّ المُتعارَف عليه في الدولة(١١).

الفرع الأول

مفهوم السِّياسة الماليّة

اشتُقّ مصطلح السِّياسة الماليّة أساسًا من الكلمة الفرنسية Fisc ، وتعني حافظة النقود أو الخزانة، ويُراد بالسِّياسة الماليّة في معناها الأصليِّ كلٌّ من الماليّة العامّة وميزانيّة الدولة، وتعزز استخدام هذا المصطلح الأكاديميِّ على نطاقٍ واسعٍ بنشر كتاب "السِّياسة الماليّة ودورات الأعمال" للبروفيسور Alain. H. HANSEN . ويعكس مفهوم السِّياسة الماليّة تطلعاتِ وأهدافَ المجتمع الذي تعمل فيه، فقد استهدف المجتمع قديماً إشباع الحاجات العامّة وتمويلها من موارد الموازنة العامّة، ومن ثمّ ركز الاقتصاديون جُلّ اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامّة وضمان توازنها،

(١١) داروسي مسعود، السّياسة الماليَّة ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة العراق: ١٩٩٠-٢٠٠٤، جامعة العراق، كلية العلوم الاقتصاديَّة وعلوم التسيير، العراق، 2005، ص35 .

ولمّا كان اختيار الحاجات العامّة المطلوب إشباعُها يتطلّب من المسؤولين اتّخاذ قرارات، وأنّ هذه الأخيرة قد تُحدث آثاراً متعارضةً أحياناً فتثير مشكلة كيفيّة التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة وتحقيق فعاليتها على نحو مرغوب، وفي ضوء تلك التوقيفات والتوازنات يتكوّن أساس ومفهوم السِّياسة الماليّة.

يتضح أنّ السِّياساتِ الماليّةَ تمرُّ عبر قنواتٍ ثلاثٍ، هي:

- الإيرادات العامّة، من عوائد الأملاك العامّة للأمة وخراج وضرائب وزكاة وغيرها. ومعلوم أنّ بعض هذه الإيرادات العامّة مخصص لأهدافٍ محددةٍ، وبعضها غير مخصص.
- الإنفاق العام، ويشمل ذلك جميع النفقات العامّة للحكومة وأجهزتها وهيئاتها، سواء أكانت نفقاتٍ عاديّةً أم إنمائيّة.
- إدارة العجز (أو الفائض) في الميزانيّة، وكيفيّة تمويله ومصادر ذلك التمويل.

قبل البدء في وضع تعريفاتٍ محددةٍ للسياسة الماليّة كان يُنظر إليها على أنها الماليّة العامّة للدولة وميزانيتها، وبدأ استخدام مصطلح السِّياسة الماليّة عندما تمّ التحدُّث عنها في كتاب بعنوان "السِّياسة الماليّة ودورات الأعمال"؛ وفيه تمت الإشارة إلى تعريف السِّياسة الماليّة وأهداف المجتمع وتطلعاته من السِّياسة الماليّة، حيث كانت المجتمعات قديماً تسعى إلى إشباع الحاجات العامّة لها معتمدة في ذلك على الإنفاق في إطار الموازنة العامّة للدولة، ولكنْ ظهرت الحاجة إلى ضرورة تحديد واتّخاذ قرارات من المسؤولين بشأن إقرار تلك الحاجات، وهو ما أوجد الحاجة إلى ضرورة التوفيق بين التعارُض في الأهداف من اختيار الحاجات، ومن ثمّ أصبح هناك ضرورةٌ لوجود مفهوم السِّياسة الماليّة. وقد تعدّدت التعريفات التي يعرفها الفكر الماليُّ بشأن السِّياسة الماليّة، نذكر منها ما يلي:

أ- هي عبارة عن مجموعةٍ من السِّياسات التي تتعلّق بالإيراد العامِّ والإنفاق العام بغرض تحقيق أهدافٍ مُحددة[١٢].

ب- هي السِّياسة التي يتمُّ بها استخدامُ أدوات ووسائل الماليّة العامّة، سواء كان الإيراد العام أم برامج الإنفاق؛ من أجل التأثير على متغيرات اقتصاد الدولة الوطنيِّ، مثل

(١٢) وجدي حسين، الماليَّة الحكوميَّة والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988 ، ص431 .

الاستثمار أم الدخل القومي أو الادِّخار أو العمالة بغرض تحقيق عددٍ من الأهداف المرغوبة وتجنُّب الوصول إلى الأهداف غير المرغوبة في كلِّ المتغيرات الاقتصاديّة(١٣).

ت- مجموعة أهداف وإجراءات وأنشطة تُمارسها الدولة لكي تؤثِّر في اقتصادها القوميِّ وتحافظ على استقراره العامِّ والعمل على تنميته؛ حتى يكون قادراً على مُواجهة أية تغيرات مُحتملة.

ث- هي سياساتٌ تضعها الدولة تستهدف من خلالها جمع الضرائب التي تعدُّ من إيرادات الدولة، ثمّ تطبيق الكيفيّة التي يتمُّ بها إنفاق الإيرادات(١٤).

ج- هي عبارةٌ عن مجموعة سياساتٍ تربط بين ما تُخرجه الدولة في إنفاقها العام وبين ما تقوم بجمعه من إيرادات (١٥).

من خلال ما تمّ عرضه من تعريفاتٍ للسياسة الماليّة نجد أنها تتفق جميعاً في أنها تسعى إلى تحقيق أهداف الدولة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسِّياسيّة عن طريق التأثير في النشاط الاقتصاديِّ، إذ إنها تُمثل برنامج عمل تضعه الدولة من خلال إيرادها العامِّ وإنفاقها العام إلى جانب القروض العامّة؛ وذلك لتحقيق أهدافٍ مُحددةٍ يأتي على رأسها النهوضُ باقتصاد الدولة ومحاولة إبقائه مستقراً؛ حتى تتمكّن من تحقيق العدالة الاجتماعيّة وإمكانيّة إزالة الفوارق بين طبقات المجتمع.

الفرع الثاني

(١٣) محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، الماليَّة العامَّة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠، ص ١٨٢ .

(١٤) عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصاديَّة والإحصائيَّة، دار النهضة العربيَّة، 1980 ، ص323 .

(15) Philip.A.Klein ، the management of market ، oriented economics A Comparative perspective Wadswor the publishing company ، Belmont ، California ،1973 ، p 176

تطوُّرات السِّياسة الماليّة

مَرّتْ عمليّة وضع نظرياتٍ يتمُّ استخدامها في تفسير السِّياسة الماليّة بثلاث مراحل؛ الأولى منها تتعلّق بما قبل الكلاسيكيّة، والمرحلة الثانية تتناول أفكار الاقتصاديين التقليديين، أمّا آخر مرحلة فتخص العصر الحديث، وسوف يتمُّ ذكرها كما يلي:

أ- **السِّياسة الماليّة ما قبل الفكر الكلاسيكي:** اتسمت هذه المرحلة بعدم وجود منهج واضح يُحدد شكل السِّياسة الماليّة للدولة وكيفيّة تأثيرها على نشاط الدولة الاقتصادي، وقد اهتمّ المفكرون في هذا العصر بدور الدولة وضرورة تدخُّلها في الأنشطة الاقتصاديّة حتى يتمّ السيطرةُ على الأسعار ومراقبتها، وكذلك لمنع الاحتكار وضمان تحقيق عدالة في التوزيع، فضلاً عن دورها الرئيس في تحديد مجالات الإنفاق العام إلى جانب تحديد الضرائب والإعانات(١٦). ومع تعاظُم أهميّة دور الدولة في تنظيم النشاط الاقتصادي، بدأ يتمُّ النظر إلى الضرائب ودورها في النشاط الاقتصاديِّ، وقد تحدّث "توماس مين" أحد المفكّرين الاقتصاديين عن خطورة الضرائب، فهي قادرةٌ على هدم استقرار نشاط الدولة الاقتصاديِّ والوصول به إلى التدهور، لذلك تمّ ربط أهميّة الضرائب بقدرتها على تحقيق فائضٍ في ميزان المدفوعات(١٧). أمّا "ويليام بيتي" فقد رأى أنه يمكن أنْ يكونَ للضرائب دورٌ في تحقيق ازدهار نشاط الدولة الاقتصاديِّ إذا تمّ توجيهُ ما يتمُّ جمعه من الضرائب في الإنفاق على الخدمات العامّة التي يستفيد منها كلُّ فئات المجتمع، مع ضرورة عدم المبالغة في فرض الضرائب؛ لأنّ من شأن ذلك أنْ يؤدّيَ إلى سحب جزء من الأموال كان يمكن استخدامها في النشاط الاقتصاديِّ، وأكّد ويليام بيتي على أهميّة قصر دور الدولة على تقديم خدماتٍ معينةٍ تعدُّ خدماتٍ رئيسةً، وهي العدل والدفاع. ويتضح ممّا سبق أنّ حصر دور الدولة وقصره على مجالاتٍ معينةٍ كان له تأثيرٌ في السِّياسة الماليّة؛ إذ أفقدها القيام بدورٍ فعالٍ في نشاط الدولة الاقتصاديِّ.

ب- **السِّياسة الماليّة في الفكر الكلاسيكي:** اهتمّ الاقتصاديون التقليديون بدراسة الماليّة العامّة، معتمدين في ذلك على سيادة مناخ الحريّة الاقتصاديّة، مع وجود دورٍ محدودٍ للدولة مقتصراً فقط

---

(١٦) حمدي عبد العظيم، السّياسة الماليَّة والنقديَّة في الميزان ومقارنة إسلامية، مكتبة النهضة العربيَّة، 1986 ، ص164 .

(١٧) المرجع السابق ذكره، ص173 .

على الدفاع والحراسة. وقد اعتمد الاقتصاديون التقليديون على قانونٍ ساد الخاص بالأسواق، وجوهر هذا القانون هو أنّ الاقتصاد الحرّ البعيد عن الذاتيّة هو القادر على تحقيق التوازُن، فهو عند مستوى التشغيل الكامل، ويتمُّ استغلال كلِّ الطاقات الإنتاجيّة، ويقوم هذا القانون على عبارة تفترض أنّ العرض يخلق الطلب الذي يتساوى معه، ومن ثمّ فأيُّ زيادة في هذا العرض هي زيادة في الدخل القومي، مع افتراض أنّ النقود هي وسيلةٌ للتبادل عند المفكرين الكلاسيكيين، فإنّ أيّ زيادة في النقود لن يتمّ تحويلها إلى ادِّخار، بل سوف يتمُّ توجيهها إلى ما يتمُّ إنفاقه على السلع والخدمات(١).

يؤكّد الاقتصاديون الكلاسيكيون على دور القطاع الخاصِّ وضرورة توفير مناخ الحرية الاقتصاديّة له حتى يستمرّ في الإنتاج، فالقطاع الخاصُّ لن يتوقّف وسوف يستمرُّ حتى يصل إلى مستوى العمالة الكاملة، عندها سوف يكون مستطاعًا توظيف كافة الموارد الاقتصاديّة المتاحة(٢).
المتاحة(٢).

من هنا نجد أنّ السِّياسة الماليّة في النظريّة التقليديّة دورها محددٌ في توفير ما يلزم من إيراد لكي تقوم الدولة بإنفاقه على الخدمات العامّة، دون أنْ يكون للسياسة الماليّة غرضٌ معينٌ سواء كان اقتصاديًا أم اجتماعيًا أو سياسيًا، وتقوم السِّياسة الماليّة في النظريّة التقليديّة على عددٍ من القواعد الماليّة، نذكر منها(٣):

١- حياد السِّياسة الماليّة تجاه أنشطة الدولة الاقتصاديّة.
٢- تدخُّل الدولة يكون بصورةٍ غير مؤثرةٍ في اختيارات ورغبات الأفراد، كما أنّ الدولة لا تتدخّل في شؤون القطاع الخاصِّ.
٣- ضرورة ضغط الميزانيّة العامّة للدولة بحيث لا يُمثل الإنفاق العام سوى نسبةٍ ضئيلةٍ من الدخل القوميِّ.

---

(١) حامد عبد المجيد دراز، دراسة في السّياسة الماليَّة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص٤٠.
(٢) عبد المنعم فوزي، الماليَّة العامَّة والسّياسة الماليَّة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص40 .
(3)Jesse Burkhead ، government budging ، John Willy ، New York ، 1963 ، pp 11-13.

٤- ظلت هذه النظريّة سائدةً إلى أنْ تعرّضت الدول التي تتبنّى الفكرَ الكلاسيكيّ في اقتصادها للعديد من الأزمات، وانتشرت البطالة بشكلٍ واسعٍ في هذه الدول، ومن ثمّ فإنّ الأفكار والنظريّة الكلاسيكيّة وأسس السِّياسة الماليّة في ذلك الوقت قد أدت إلى تفاقم العديد من الأزمات الاقتصاديّة التي ألحقت الضرر باقتصاد الدولة الوطني، ولذلك بدأ ظهور نظرياتٍ وأفكارٍ جديدةٍ مثل الأفكار الكينزيّة.

ت- **السِّياسة الماليّة بعد الفكر الكلاسيكي (الأفكار الكينزية) :** أدت التطوّرات السِّياسيّة التي شهدها العالم في ظلِّ قيام الحرب العالميّة الأولى والثانية ومدة الكساد العالميِّ إلى تغيير في المعتقدات فيما يتعلّق بدور الدولة، إذ ظهرت عددٌ من الأفكار التي بدأت تدعو إلى مزيد من التدخُّل من الدولة في الأنشطة الاقتصاديّة، وكان كينز المفكر الاقتصاديّ أحد دعاة تدخُّل الدولة في الحياة الاقتصاديّة للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي(١).

وجد كينز أنّ توازُن الدولة اقتصاديًّا لا يحدث بصورةٍ تلقائيّةٍ كما كان يفترض الكلاسيكيون، بل لا بدّ من دور وتدخُّل للدولة للوصول إلى حالة التوازُن، واعتمد كينز على الطلب الكلي، إذ رأى أنّ العجز والكساد الذي حدث في ثلاثينيات القرن الماضي كان سببه عجزًا في الطلب الكلي، لذلك يرى كينز أنه لا بدّ من تدخُّل الدولة واستخدامها للسياسة الماليّة التي تتكوّن من شقين، هما: الضرائب والإنفاق الحكومي.

نتيجةً لذلك اتخذت السِّياسة الماليّة طريقًا آخر بعيدًا عن رؤية المفكّرين التقليديين، وأصبح لها دورٌ وظيفيٌّ ومفهومٌ أعمقُ وأوسعُ من المفهوم الكلاسيكيِّ لها، إذ إنّ السِّياسة الماليّة على وفق رؤية كينز أصبحت تعني الجهد الحكوميّ من أجل الاستقرار وتشجيع نشاط الدولة الاقتصادي، وبذلك أصبحت السِّياسة الماليّة لا تقتصر فقط على تحقيق أهداف النطاق الماليِّ، بل تعدّى دورها لتصبح قد أسهمت في تغيير شكل الدولة الاقتصاديِّ والاجتماعيِّ والمسئولة عن تحقيق التوازُن الاقتصاديِّ داخل الدولة(٢).

---

(1)Levine (chars.)and Rubin (jrene.) ، fiscal stress and public policy ، sage publication ، Beverly ،Helis ، London ، 1980 ، p 18.

(٢) دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص59 .

المبحث الثاني

دور السِّياسة الماليّة في تحقيق التنمية الاقتصاديّة

مَرّ الاقتصاد العراقيُّ بمراحلَ عديدةٍ وظروفٍ متقلبةٍ خلال تاريخه الحديث، ويرجع ذلك إلى الظروف الاستثنائيّة والحروب والعوامل السِّياسية التي لعبت دوراً كبيراً في التأثير على مجمل الاقتصاد؛ لذلك فإنّ السِّياسة الماليّة كان لها دورٌ في التأثير على النموِّ الاقتصاديِّ في العراق، والذي سوف نبيِّنه من خلال تطوُّر كلٍّ من أدواتها الماليّة وتأثيرها على الناتج المحليِّ الإجمالي.

المطلب الأول

الإنفاق الحكوميُّ ودوره في تحقيق التنمية

شهد الإنفاق الحكوميُّ في العراق تطوراتٍ عديدةً أثّرت على مساره من حيث الحجم والجهة التي ينفق عليها؛ وذلك بسبب العقوبات الاقتصاديّة التي فُرضت على العراق، والتي أدت إلى تقليل وسائل تمويل الإنفاق الحكوميِّ بسبب منع التصدير للنفط الخام والذي يعدُّ الممول الأساسَ للموازنة العامّة مروراً بالأوضاع الأخيرة التي مرّ بها العراق بعد الاحتلال، وفيما يلي جدولٌ يوضّح حجم الإنفاق الحكوميِّ ونسبة مساهمته إلى الناتج المحليِّ الإجماليِّ في العراق.

نسبة النفقات العامّة إلى الناتج المحليّ الإجمالي للفترة (٢٠٠٣ – ٢٠١٦) مليون دينار

السنوات	الإنفاق العام	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	نسبة الانفاق العام إلى الناتج
٢٠٠٣	٤٨٢٧٤٩٣	٢٩٥٨٥٧٨٨,٦	١٦,٣
٢٠٠٤	٣٢١١٧٤٩١	٥٣٢٣٥٣٥٨,٧	٦٠,٣
٢٠٠٥	٢٦٣٧٥١٧٥	٧٣٥٣٣٥٩٨,٦	٣٥,٨
٢٠٠٦	٣٨٨٠٦٦٧٩	٩٥٥٨٧٩٥٤,٨	٤٠,٥
٢٠٠٧	٣٩٠٣١٢٣٢	١١١٤٥٤٨١٣	٣٥
٢٠٠٨	٥٩٤٠٣٣٧٥	١٥٧٠٢٦٠٦٢	٣٧,٨
٢٠٠٩	٥٢٥٦٧٠٢٥	١٣٩٣٣٠٢١١	٣٧,٧
٢٠١٠	٧٠١٣٤٢٠١	١٧٧٠٠٨٦٣٢	٣٩,٦
٢٠١١	٧٨٧٥٧٦٦٦	١٩٤٠٠١٤٦١	٤٠,٥
٢٠١٢	١٠٥١٣٩٥٧٦	٢٤٥١٨٦٤١٩	٤٢,٨
٢٠١٣	١١٩١٢٧٥٥٦	٢٦٧٣٩٥٦١٤	٤٤,٥
٢٠١٤	١١٢١٩٢١٢٥	٢٥٩٤٩٠٤٦١	٤٣,٢
٢٠١٥	١١٩٤٦٢٤٢٩	٢٠١٩٢٩٢٤٥	٥٩,١
٢٠١٦	١٠٥٨٩٥٧٢٢	٢٠٣٨٦٩٨١	٥١,٩

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: النشرات السنويّة للبنك المركزيِّ للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦).

يُلاحظ من الجدول أعلاه أنّ نسبة الإنفاق العامّ إلى الناتج المحليّ الإجماليّ لعام ٢٠٠٣ بلغت (١٦,٣)، أمّا في عام ٢٠٠٤ فبلغت نسبة النفقات العامّة من الناتج (٦٠,٣)، وهي نسبة مرتفعة؛ وذلك بسبب الحروب التي مرّ بها البلد وما حدث من تدمير للبنى التحتيّة، كلٌ هذا كان يتطلّب زيادة الإنفاق لإعادة هيكلة الاقتصاد، وممّا ساعد على زيادة الإنفاق هو زيادة الصادرات النفطيّة وارتفاع أسعار النفط، الأمر الذي شجّع على زيادة الإنفاق، فضلاً عن زيادة الأجور ورواتب الموظفين من أجل رفع المستوى المعيشيّ لهم، أمّا في عام ٢٠٠٩ فيُلاحظ انخفاض نسبة الإنفاق العامّ إلى الناتج المحليّ الإجماليّ، وذلك مقارنةً بعام ٢٠١٠، إذ بلغت نسبة الإنفاق العام (٣٧,٧)، والسببُ في هذا الانخفاض هو سببُ انخفاض أسعار النفط، إذ قلّت الإيرادات، وبالتالي قلّت النفقات؛ وذلك بسبب الأزمة العالميّة أزمة الرهن العقاري التي أثرت على اقتصاديات العالم أجمع العربيّة والعالميّة، بعدها أخذت نسبة الإنفاق العام تزداد بالنسبة إلى الناتج المحليّ الاجماليّ، إلى أنْ وصلت أعلى نسبةٍ لها (٥٩,١) عام ٢٠١٥، وسبب الزيادة في الإنفاق هو ارتفاع أسعار النفط، بالإضافة إلى الأوضاع الأمنيّة غير المستقرّة التي أدت إلى زيادة الإنفاق العامّ إلى أن وصلت عام ٢٠١٦ إلى (٥١,٩).

المطلب الثاني

تقييم أداء السِّياسة الماليّة في العراق

تتمتّع السِّياسة الماليّة في أيِّ دولةٍ بدورٍ حيويٍّ وفعالٍ في قدرتها على التأثير في كلِّ المتغيرات الاقتصاديّة للدولة، إذ إنّ هذه السِّياسة لها دورٌ في معالجة أثر ندرة الأموال في حال إذا كانت الدولةُ تشكو من هذه الندرة، كما أنّ السِّياسة الماليّة تُستخدم في عدة أوجهٍ استثماريّةٍ، إذ إنّ الفائض منها يتمُّ توجيهه إلى الاستثمار، ممّا يعود أثره في الدولة بالعديد من الفوائد، وهو ما يمكن تحقيقه في ظلِّ وجود سياسةٍ ماليّةٍ فعالةٍ وسليمةٍ، حيث ثبت عبر فتراتٍ مختلفةٍ في التاريخ كيف كان هناك دورٌ كبيرٌ للسياسة الماليّة في تخطّي العديد من الأزمات، لذلك يهتمُّ هذا المحور بعرض التطوُّر العامِّ الذي حدث في أداء السِّياسة الماليّة في العراق على مدى مُدد متعددةٍ، وكيف كان لهذه السِّياسة تأثيراتٌ عديدةٌ في الهيكل الاقتصاديِّ للدولة، إذ واجهت السِّياسةَ الماليّةَ العراقيّة عددٌ من الصعوبات في السنوات الماضية التي أثّرت على الكفاءة التي تسعى بها السِّياسة الماليّة إلى تحقيق أهدافها، هذه الصعوبات لم تكن فقط بسبب ضعف الإدارة، ولكن لأنّ العراق يمتلك هيكلاً اقتصاديًا معقداً، ممّا عرقل السِّياسة الماليّة عن الوصول إلى أهدافها، فضلاً عن إكسابها وضعًا متناقضًا بينًا؛ لكونها أداةً لتحقيق الكفاءة الاقتصاديّة أو آليّةً للتوزيع العادل للموارد.

في عام 2003 م دخل العراق مرحلةً جديدةً من التحوُّلات على كافة المستويات الاقتصاديّة والسِّياسية والاجتماعيّة، حيث تواجدت القوات الأمريكيّة على الأراضي العراقيّة، وهو ما نتج عنه تدميرُ كلِّ المقومات التي يقوم عليها الاقتصاد في العراق، إذ مرت الدولة بعددٍ من الأزمات المتعاقبة الناتجة عن الحرب وفرض الحصار الاقتصاديِّ، وهو ما انعكس على الموارد الاقتصاديّة في العراق(١). وقد واجه العراق بعد هذه الحرب عدداً من التحديات يأتي على رأسها إسقاط ديون تُقدر نسبتها بـــ ٨٠ % من حجم ديون العراق، ثم السعي بعد ذلك إلى استعادة الاستقرار الاقتصاديِّ وعلاج الاختلالات التي حدثت في الإيرادات العامّة وتحديداً في الإيرادات النفطيّة، وهو ما عملت الدولة على إصلاحه من خلال إعادة تنشيط المؤسسات والمنشآت

(١) كامل بكري، التنمية الاقتصاديَّة، دار النهضة العربية، بيروت، ص16 .

النفطيّة[٢]. بعد مدة التواجد الأمريكيِّ تأثّر الاقتصاد العراقيُّ مرةً أخرى بالأزمة الماليّة العالميّة التي وصلت تداعياتها إلى الاقتصاد العراقيِّ، وحدث تراجعٌ في أسعار النفط العالميّة، وقد ظهر ذلك بوضوح في انخفاض نسبة النموِّ في الناتج المحليِّ الإجماليِّ لكون الاقتصاد العراقي وهيكله يعتمد بصورةٍ كاملةٍ على القطاع النفطي، وقد انخفضت الصادرات النفطيّة إلى ٣٩,٠ % في عام ٢٠٠٩م بعد أنْ كانت تُقَدّرُ بـــ ٦١,٩% في عام 2008م قبل حدوث الأزمة الماليّة العالمية[٣]. وهو ما أوجد حتميّة تنمية قطاعاتٍ أخرى غير القطاع النفطيِّ بهدف جعل الاقتصاد العراقيِّ أكثرَ مرونة.

(٢) حيدر نعمة بخيت، السّياسة الماليَّة في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة 1970- 2009 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، مجلة الغري للعلوم الاقتصاديَّة والإداريَّة، العدد 25 .

(٣) حيدر نعمة بخيت، المرجع السابق.

المطلب الثالث

تقييم أداء التنمية الاقتصاديّة في العراق

تُمَثِّلُ الإيرادات العامّة أهميّة السِّياسة الماليّة في تحقيق الكفاءة الاقتصاديّة، وتُمثل هذه الإيرادات المصدرَ الرئيسَ للدولة والتي تؤهِّلها للقيام بأعمالها وتسيير مرافقها العامّة. وإنّ التطوّر التاريخيّ للإيرادات العامّة ومراحل تطوّرها قد يبين سلوك هذه الإيرادات العامّة كمؤشر من السِّياسة الماليّة طوال المدة المدروسة من خلال قيمها التاريخيّة وأثرها على الناتج المحليِّ الإجماليِّ بالأسعار الجارية. وتمّ تنظيم بياناتها كما في الجدول الآتي:

تطوّر الإيرادات العامّة والناتج المحلي الاجمالي ١٩٩٠-٢٠١٦ (٤)

السنة	الإيرادات العامّة	الناتج المحلي	الإيرادات العامّة / الناتج المحلي الإجمالي %
١٩٩٠	٨,٤٩١	٢٤,٣٩٩	٣٤,٨
١٩٩١	٤,٢٢٨	٢٣,١٨٥	١٨,٢
١٩٩٢	٥,٠٤٧	٥٠,٦٠٩	٨,٤
١٩٩٣	٨,٩٩٧	١٤٥,٢٢١	٦,٢
١٩٩٤	٢٥,٦٥٩	٧١٥,٣٧٧	٣,٦
١٩٩٥	١٠٦,٩٨٦	٢٢٨٥,٨٦٣	٤,٧
١٩٩٦	١٧٨,٠١٣	٢٦٢٠,٩٦٦	٦,٨
١٩٩٧	٤١٠,٥٣٧	١٤٨٢٧,٣٦٧	٢,٧
١٩٩٨	٥٢٠,٤٣٠	١٦٩١٢,٣٨٧	٣,٠
١٩٩٩	٧١٩,٠٦٥	٣٤٢٧٣,٩٢٨	٢,٠
٢٠٠٠	١١٣٣,٠٣٤	٥٠٤٨٦,٠٧٦	٢,٢
٢٠٠١	١٢٨٩,٢٤٦	٤١٦١١,٤١١	٣,٠
٢٠٠٢	١٨٥٤,٥٨٥	٤١٠٢٢,٩٢٧	٤,٥

(٤) وزارة الماليَّة العراقيَّة - دائرة الموازنة ودائرة الحسابات الختاميَّة لسنوات مختلفة، البنك المركزي العراقي، المديرية العامَّة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي لسنوات مختلفة .

٢٠٠٣	٢١٤٦,٣٤٦	٢٩٥٨٥,٧٨٩	٧,٢
٢٠٠٤	٣٢٩٨٨,٨٥٠	٥٣٢٣٥,٣٥٩	٦٢,٠
٢٠٠٥	٤٠٤٣٥,٧٤٠	٧٣٥٣٣,٥٩٩	٥٥,٠
٢٠٠٦	٤٩٠٥٥,٥٤٤	٩٥٥٨٧,٩٥٥	٥١,٣
٢٠٠٧	٥٤٩٦٤,٨٤٩	١١١٤٥٥,٨١٣	٤٩,٣
٢٠٠٨	٨٠٦٤١,٠٤٠	١٥٥٩٨٢,٢٥٨	٥١,٧
٢٠٠٩	٥٥٢٤٣,٥٢٦	١٣٠٨٠٥,٦١٠	٤٢,٢
٢٠١٠	٧٠١٧٨,٢٢٣	١٦٢٠٦٤,٥٦٦	٤٣,٣
٢٠١١	١٠٣٩٨٩,٠٨٨	٢١٧٣٢٧,١٠٧	٤٧,٨
٢٠١٢	١١٩٨١٧,٢٢٣	٢٥١٦٦٦,٩٩٩	٤٧,٦
٢٠١٣	١١٣٨٤٠,٠٧٥	٢٧٣٥٨٧,٥٢٩	٤١,٦
٢٠١٤	١٠٥٣٨٦,٦٠٠	٢٥٨٩٠٠,٦٣٣	٣٤,٨
٢٠١٥	٦٦٤٧٠,٢٥٠	٢٠٧٨٧٦,٢٠٠	٣٤,٦
٢٠١٦	٥٤٤٠٩,٢٧٠	١٩٦٥٣٦,٤٠٠	٢٧,٧

نلحظ من البيانات الواردة في الجدول اعلاه أنّ الإيرادات العامّةَ عام ١٩٩١ هي أقلٌ ممّا كانت عليه عام ١٩٩٠، إذ كانت الإيرادات العامّة قد بلغت نحو ٨,٤٩١ مليار دينار في العام الأول، بينما بلغت نحو ٤,٢٢٨ مليار دينار في العام الثاني وبمعدل نموٍّ سنويٍّ سالبٍ نحو – ٥٠,٢٠%، وانخفض الناتج المحليُّ الإجماليُّ بشكلٍ طفيفٍ من نحو ٢٤,٣٩٩ مليار دينار إلى ٢٣,١٨٥ مليار دينار، وبمعدل نموٍّ سنويٍّ سالبٍ بلغ نحو –٤,٩٧%، كذلك انخفضت نسبة الإيرادات العامّة إلى الناتج المحليِّ الإجماليِّ من ٣٨,٨% إلى ١٨,٢%، ويعود ذلك التراجع في الإيرادات العامّة والناتج المحلي الإجمالي إلى حرب الخليج الثانية، إذ أدت إلى تدمير ما تبقّى من البنية التحتيّة للاقتصاد العراقيِّ بعد حربٍ طاحنةٍ امتدت لمدة ثمان سنوات مع إيران، وما خلفته من العقوبات التي فُرضت علي العراق والتي منعته من تصدير النفط حتى عام ١٩٩٦، بالإضافة إلى تردِّي الأوضاع السِّياسية والأمنيّة التي جعلت من الصعب استحصال بعض الإيرادات في تلك المدة.

واستمرت الإيرادات بالتذبذب حتى عام ١٩٩٦ عندما أصدر مجلس الأمن قراراً يسمح بموجبه للعراق بتصدير النفط الخام العراقيّ وفق ما عُرف ببرنامج (النفط مقابل الغذاء)، إذ كان للإيرادات العامّة نموٌّ مضطردٌ في هذه المدة، إذ بلغت نحو ١٧٨,٠١٣ مليار دينار وبمعدل نموٍّ سنويٍّ بلغ نحو ٦٦,٣٨%، وقد ارتفع الناتج المحليُّ الإجماليُّ هو الآخر بشكلٍ لافتٍ للنظر مسجلاً ما قيمته نحو ٢٦٢٠,٩٦٦ مليار دينار وبمعدلٍ سنويٍّ قدره ١٤,٦٥%، معبراً عن الاستفادة من مذكرة التفاهم واستثمارها بالشكل الذي يؤدّي إلى إنعاش الوضع الاقتصاديّ القائم آنذاك، في حين كانت نسبة الإيرادات العامّة إلى الناتج المحليّ الإجماليّ قد بلغت نحو ٦,٨% لنفس المدة.

وفي عام ١٩٩٧ واصلت الإيرادات العامّة ارتفاعها بشكلٍ كبيرٍ وبزيادةٍ بلغت نحو ٢٣٢,٥٢٤ مليار دينار؛ أي بزيادةٍ مضاعفةٍ تقريباً للإيرادات العامّة المسجلة في العام السابق، لتبلغ ما قيمته نحو ٤١٠,٥٣٧ مليار دينار وبمعدل نموٍّ سنويٍّ بلغ نحو ١٣٠,٦٢ %، كذلك استمرّ الناتج المحليُّ الإجماليُّ في هذه المدة بالزيادة ليبلغ نحو ١٤٨٢٧,٣٦٧ مليار دينار وبمعدل نموٍّ سنويٍّ كبيرٍ بلغ نحو ٤٦٥,٧٢ %، هذا وكانت نسبة الإيرادات العامّة إلى الناتج المحليّ الإجماليّ قد بلغت نحو ٢,٧ %، وقد بلغ الاقتصاد العراقيُّ في هذه المرحلة تطوراً ملموساً في دورة حياته مقارنةً بالنصف الأول من عقد التسعينيات، ويعود ذلك إلى ارتفاع حصيلة صادرات النفط العراقيّ في هذه المدة لتبلغ ما يقارب نحو ٦,٢٩٥ ترليون دينار بعد أنْ بلغت نحو ٣٨,٣٧٦ مليار دينار عام ١٩٩٠ نتيجة قرار مجلس الأمن (النفط مقابل الغذاء).

هذا واستمرت الإيرادات العامّة بالتصاعد بشكلٍ تدريجيٍّ لتبلغ نحو ١٨٥٤,٥٨٥ مليار دينار في عام ٢٠٠٢ وبمعدل نموٍّ سنويٍّ مركب بلغ نحو ٣٨,٨٣% للمدة ١٩٩٦-٢٠٠٢، وتراجعت قيمة الناتج المحليّ الإجماليّ بشكلٍ طفيفٍ لتبلغ نحو ٤١٠٢٢,٩٢٧ مليار دينار في هذا العام، وبمعدل نموٍّ سنويٍّ سالبٍ بلغ نحو ١,٤١- % بعد أن كان الناتج المحليُّ قد بلغ نحو ٤١٦١١,٤١١ مليار دينار في العام السابق. وقد بلغت نسبة الإيرادات العامّة إلى الناتج المحليّ الإجماليّ في هذه المدة نحو ٤,٥ %، أمّا ما جرى بعد عام ٢٠٠٣ فقد تمثّل في زيادة الإيرادات العامّة في هذه المدة بشكلٍ ملحوظٍ لتبلغ نحو ٢١٤٦,٣٤٦ مليار دينار وبمعدل نموٍّ سنويٍّ بلغ نحو ١٥,٧٣ % نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطيّة في هذه المدة، وكانت نسبة الإيرادات العامّة إلى

الناتج المحليِّ الإجماليِّ قد بلغت نحو ٧,٢ %. أمّا بالنسبة للناتج المحليِّ الإجماليِّ فقد انخفض في هذه المدة إلى ٢٩٥٨٥,٧٨٩ مليار دينار بعد أنْ كان ٤١٠٢٢,٩٢٧ مليار دينار في عام ٢٠٠٢؛ وذلك بسبب الغزو الأمريكيِّ للعراق في عام ٢٠٠٣ وما نتج عنه من تدمير البنى التحتيّة للقطاعات الإنتاجيّة في الاقتصاد العراقيِّ وتوقفها عن العمل بالإضافة إلى توقُّف تصدير النفط العراقيِّ للخارج لمدةٍ معينة، ممّا انعكس سلبًا على مؤشّر الناتج المحليِّ الإجماليِّ العراقيِّ في هذه المدة والذي ترتّب عليه سلبيّة معدل النموِّ السنويِّ الذي بلغ نحو ٢٧,٨٧-% عن العام السابق.

واستمرت الزيادة في الإيرادات العامّة بشكلٍ ملحوظٍ للأعوام المتتالية، إلاّ أنها شهدت تذبذبًا في عام ٢٠٠٧، وكانت الإيرادات قد سجّلت أعلى نسبةٍ لها في عام ٢٠٠٨؛ إذ بلغت نحو ٨٠٦٤١,٠٤٠ مليار دينار وبمعدل نموٍّ سنويٍّ بلغ نحو ٤٦,٧١ %، وقد ارتفع الناتج المحليُّ الإجماليُّ ارتفاعًا ملحوظًا هو الأخير، إذ بلغ نحو ١٥٥٩٨٢,٢٥٨ مليار دينار في نفس العام وبمعدل نموٍّ سنويٍّ بلغ نحو ٣٩,٩٤ %، أمّا نسبة الإيرادات العامّة إلى الناتج المحليِّ الإجماليِّ فقد بلغت نحو ٥١,٧%.

وفي عام ٢٠٠٩ سجّلت الإيرادات العامّة انخفاضًا ملحوظًا، إذ بلغت نحو ٥٥٢٤٣,٥٢٦ مليار دينار؛ أي تراجعت الإيرادات في هذه المدة بنسبة ٣١,٥٠- % عمّا هي عليه في عام ٢٠٠٨ والذي يعدُّ في نظر بعض الاقتصاديين بأنه عام الإيرادات الوفيرة. وتراجع الناتج المحليُّ الإجماليُّ في هذه المدة ليبلغ ١٣٠٨٠٥,٦١٠ مليار دينار وبمعدل نموٍّ سنويٍّ سالبٍ بلغ نحو – ١٦,١٤%، وإنّ نسبة الإيرادات العامّة إلى الناتج المحليِّ قد انخفضت أيضًا بنحو ٤٢,٢ % عن العام السابق والذي بلغ ٥١,٧ %. ويُعزى ذلك إلى حدوث الأزمة الماليّة العالميّة وما ترتّب عليها من انخفاض أسعار النفط العالميّة في تلك المدة، وبما أنّ الإيراد النفطيّ هو السهمُ الأكبرُ في الإيرادات العامّة؛ لذلك تراجعت تلك الإيرادات بشكلٍ ملحوظٍ.

أمّا في عام ٢٠١٠ فقد عادت الإيرادات العامّة إلى الارتفاع مرةً أخرى، إذ بلغت نحو ٧٠١٧٨,٢٢٣ مليار دينار محققةً زيادة قدرها ٢٧,٠٣ % عن العام السابق، كذلك سجّل الناتج المحليُّ الإجماليُّ لهذا العام نحو ١٦٢٠٦٤,٥٦٦ مليار دينار محققًا زيادةً قدرها ٢٣,٨٩ % عن العام السابق، وقد سجّلت الإيرادات العامّة إلى الناتج المحليِّ الإجماليِّ في هذه المدة زيادةً قدرها

٤٣,٣% عن العام السابق. هذا وسجّلت الأعوام التالية لها ٢٠١١-٢٠١٢ استمرار الزيادة في هذه الإيرادات العامّة والتحسُّن في وضع الناتج المحليِّ الإجماليِّ نتيجة تحسُّن الوضع الأمنيِّ وتحقيق الاستقرار، فضلاً عن جذب بعض الشركات الاستثماريّة للاستثمار داخل البلد.

وشهدت الإيرادات العامّة خلال عام ٢٠١٣ انخفاضاً ملحوظًا ؛ أي تراجع نحو ٤,٩٨- % عن العام السابق، وكانت نسبة الإيرادات إلى الناتج المحليِّ قد بلغت نحو ٤١,٦% محققةً تراجعًا بمقدار ٦,٠% عن سابقها، ويعود ذلك الانخفاض في الإيرادات العامّة إلى انخفاض الإيرادات النفطيّة التي تحتلُّ المركز الأول في المساهمة في الإيرادات العامّة التي تبلغ نسبة مساهمتها نحو ٩٥%[٥]، إضافةً إلى انخفاض الإيرادات الأخرى، وكان الناتج المحليُّ الإجماليُّ قد ارتفع بنحو ٨,٧١% عن العام السابق ليبلغ ٢٧٣٥٨٧,٥٢٩ مليار دينار.

استمرّت الإيرادات العامّة بالانخفاض في الأعوام اللاحقة لعام ٢٠١٣، إذ بلغت الإيرادات العامّة عام ٢٠١٤ تراجعًا بنحو ٨٤٥٣,٤٧٥ مليار دينار؛ أي بنسبة -٧,٤٣% لتبلغ ١٠٥٣٨٦,٦٠٠ مليار دينار مقارنةً بالعام السابق، فيما شكّلت نسبتها إلى الناتج المحليِّ الإجماليِّ بنحو ٣٤,٨%، وكان الناتج المحليُّ الإجماليُّ قد سجّل انخفاضًا هو الآخر بنسبة -٥,٣٦ % ليبلغ ٢٥٨٩٠٠,٦٣٣ مليار دينار؛ أي انخفض بمقدار ١٤٦٨٦,٨٩٦ مليار دينار عن العام السابق، ويعود هذا إلى الانخفاض في الإيرادات العامّة نتيجة الحرب الأخيرة مع الإرهاب وتدمير بعض الحقول النفطيّة وخروجها عن العمل، بالإضافة إلى هبوط أسعار النفط العالميّة، وبما أنّ الإيرادَ النفطيّ يعدُّ المورِدَ الريعيّ الأول لموازنة الدولة – وكما بيّنا ذلك سلفًا – لذلك نرى أنّ الإيرادات العامّة قد تأثّرت في تلك الأحداث.

وقد شهد عام ٢٠١٦ تواصُل انخفاض الإيرادات العامّة؛ إذ تراجعت بمقدار ١٢٠٦٠,٩٨٠ ترليون دينار؛ أي بنسبة ١٨,١٤-%، لتبلغ نحو ٥٤٤٠٩,٢٧٠ مليار دينار مقارنةً بعام ٢٠١٥ التي بلغت نحو ٦٦٤٧٠,٢٥٠ مليار دينار، وكانت نسبة الإيرادات العامّة إلى الناتج المحليِّ قد بلغت نحو٢٧,٧%، أمّا الناتج المحليُّ الإجماليُّ فقد شهد انخفاضًا قدره ١١٣٣٩,٨٠٠ ترليون

(٥) وزارة الماليَّة العراقيَّة - دائرة الموازنة ودائرة الحسابات الختاميَّة لسنوات مختلفة، البنك المركزي العراقي، المديرية العامَّة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي لسنوات مختلفة.

دينار عن العام السابق؛ أي بنسبة -٥,٤٦% ليبلغ نحو ١٩٦٥٣٦,٤٠٠ مليار دينار مقارنةً بالعام السابق والذي بلغ نحو ٢٠٧٨٧٦,٢ مليار دينار، ويُعزى هذا التراجع في الإيرادات العامّة إلى انخفاض الإيرادات من النفط التي تعدُّ العنصرَ الأساسَ في تمويل الموازنة؛ إذ وصلت نسبة مساهمتها إلى ٨٥% في الموازنة العامّة بعد أنْ كانت ٩٥% للعاملين ٢٠١٢-٢٠١٣، بالإضافة إلى هبوط الإيرادات الأخرى خلال هذه المدة.

الخاتمة

لقد تناولنا خلال هذه الدراسة، مفهوم التنمية الاقتصاديّة، وعلاقتها بالسِّياسة الماليّة، ومدى تأثير الأخيرة عليها، وذلك في مبحثين، تناولنا في المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصاديّة، ونظرياتها وعلاقتها بالسِّياسة الماليّة، ثم تناولنا في المبحث الثاني: دور السِّياسة الماليّة في تحقيق التنمية الاقتصاديّة، وانتهينا إلى مجموعةٍ من النتائج والتوصيات، يمكن إجمالها فيما يلي:

١. إنّ التنمية الاقتصاديّة وفقًا لمعيار الدخل القوميِّ هي عمليّةٌ تَستخدم موارد الدولة الاقتصاديّة المتاحة من أجل الوصول إلى زياداتٍ في الدخل القوميِّ، وتكون الزياداتُ أكبرَ من معدلات الزيادة السكانيّة، وهو ما يجعل هناك زياداتٍ في متوسط دخل الفرد الحقيقي، بينما هي مجموعةٌ من الإجراءات والتدابير والسِّياسات التي تعتمدها الدولة وتتمثّل في تغيير تركيب وهيكل اقتصاد الدولة الوطنيِّ رغبةً في الوصول إلى زياداتٍ سريعةٍ في متوسط الدخل الفرديِّ الحقيقيِّ خلال مدةٍ زمنيةٍ معينةٍ، وتكون شاملةً ومحققةً استفادةً للغالبيّة العظمى من المواطنين، وفقًا لمعيار التغيرات التي تطرأ على هيكل الدولة.

٢. هناك عددٌ من النظريات التي تمّ استخدامها من أجل تفسير عمليّة حدوث التنمية الاقتصاديّة، منها نظريّة آدم سميث، ونظريّة ستيوارت مل، ونظريّة جوزيف ستيوارت، ونظريّة كينز، ونظريّة مراحل النموِّ لروستو، وإنّ هذه النظريات بدأت في الظهور بعد الحرب العالميّة الثانية، وفسّرت جميعها عمليّة التنمية الاقتصاديّة من وجهة نظر مُغايرة، ووفقًا لعددٍ من العوامل والمحددات الاقتصاديّة.

٣. إنّ السِّياسة الماليّة لها مكانةٌ مهمّةٌ في الاقتصادات الوطنيّة؛ لأنها تستطيع أنْ تُحَقّقَ كل الأهداف التي يسعى الاقتصاد الوطنيُّ إلى تحقيقها، إذ تمتلك السِّياسة الماليّة الأدواتِ العديدةَ التي تستطيع من خلالها التأثيرَ في كافة جوانب المجتمع سواء الجوانب الاقتصاديّة أو الاجتماعيّة أو السِّياسيّة، وقد عرفت السِّياسة الماليّة العديد من التغيرات بسبب التطوّرات السِّياسيّة والاجتماعيّة التي طرأت على الدول عقب حدوث الأزمات الاقتصاديّة الكبرى التي شهدها العالم.

٤. تؤدّي السِّياسة الماليّة دوراً مهمّاً ضمن السِّياسات الاقتصاديّة العامّة بالتأثير في النشاط الاقتصاديِّ، وتُمارس السِّياسة الماليّة دورها من خلال أدواتها الماليّة والمتمثّلة بالنفقات العامّة والإيرادات العامّة في تحقيق معدلاتٍ أعلى للتنمية الاقتصاديّة وبما يتلاءم والظروف الاقتصاديّة السائدة.

٥. واجهت السِّياسة الماليّة العراقيّة عدداً من الصعوبات في السنوات الماضية التي أثّرت على الكفاءة التي تسعى بها السِّياسة الماليّة إلى تحقيق أهدافها، هذه الصعوبات لم تكن فقط بسبب ضعف الإدارة؛ ولكن لأنّ العراق يمتلك هيكلاً اقتصاديّاً معقداً، ممّا عرقل السِّياسة الماليّة عن الوصول إلى أهدافها، فضلاً عن إكسابها وضعاً متناقضاً بين كونها أداةً لتحقيق الكفاءة الاقتصاديّة أو آليّةً للتوزيع العادل للموارد.

٦. نتيجة التغيُّرات التي حصلت في العراق بعد عام ٢٠٠٣ فإنّ الوضعَ الاقتصاديّ في البلد لم يشهد تطوراً ملموساً بشكلٍ كبيرٍ في مختلف المجالات، ولعلّ السببَ الأولَ في ذلك هو الفساد الماليُّ والإداريُّ الذي كان – ولا يزال – ينخر في الاقتصاد العراقيِّ خاصّةً وأنّ العراق احتلّ أسفل سلّم الترتيب في النزاهة والشفافية وبحسب إحصاءات منظمة الشفافية الدوليّة.

وترتيباً على النتائج السابقة، نوصي بالآتي:

١- يعدُّ الاقتصادُ العراقيُّ اقتصاداً ريعيّاً يعتمد على النفط كمصدرٍ وحيدٍ للدخل، لذا لا بدّ للحكومة أنْ تعملَ – وبشكلٍ صحيحٍ – لتنويع القطاعات الاقتصاديّة وتطوير قطاعي الصناعة والزراعة وتهيئة البنية الاستثماريّة لجذب الاستثمار الأجنبيِّ ودعم القطاع الخاصِّ والاهتمام بالجانب السياحي.

٢- التنسيق وضبط العلاقة بين كلٍّ من الإنفاق العام والإيرادات العامّة وفق ما يُعرف بعقلنة السِّياسة الماليّة؛ حتى يتمّ الاستفادة من الفائض والحدّ من العجز قدر المستطاع، ولأجل ذلك يجب إعداد الموازنة وفق ما يتطلبه الوضع القائم في البلاد وبما يتناسب مع الموارد الماليّة المُتاحة.

٣- السعي الجادُّ للحدِّ من البطالة الإجباريّة المتفشّية في البلاد من خلال تطوير جانب القطاع الخاصِّ، كون مؤسسات الدولة غير قادرةٍ على استيعاب الأعداد الكبيرة من العاطلين.

٤- العمل على ردع الفساد والمفسدين من خلال سنِّ القوانين وفرض العقوبات بشكلٍ جديٍّ وليس مجرد قانون يُكتب على ورق وغير قابلٍ للتنفيذ؛ لأجل النهوض بالواقع الاقتصاديِّ العراقيِّ بشكلٍ حقيقيٍّ.

٥- ضرورة الاهتمام بتبنّي سياساتٍ ماليّةٍ ونقديّةٍ تعمل على:-

أ- خفض معدلات التضخم في العراق والتي بدأت في الزيادة منذ عام ٢٠١٦م.

ب- أنْ تكونَ عاملاً مساعداً أو مسانداً في دعم الاقتصاد الوطنيِّ ونجاح السِّياسات الاقتصاديّة، كما يمكن أنْ تكونَ محوراً أو نقطة ضعفٍ تتسبّب في فشل برامج التنمية وسياسات الإصلاح الاقتصاديِّ، أو في تأخير وتعطيل تحقيق الأهداف المرجوّة من البرامج والسِّياسات الاقتصاديّة.

ت- تحفيز وجذب الاستثمار في استخدام مكوناتها المتمثلة في السِّياسة الإنفاقيّة والسِّياسة الضريبيّة، ويبرز دور السِّياسة الإنفاقيّة في الإنفاق على الجوانب والمجالات التي توفّر وتُهيئ مناخاً استثمارياً ملائماً ومساعداً على الاستثمار. ويظهر دور السِّياسة الضريبيّة من خلال التحفيزات المقدّمة للمستثمرين؛ لجعلهم يفضّلون استثمار رؤوس أموالهم والتحفيزات من أجل تشجيع وجلب الاستثمار.

٦- ضرورة الاهتمام بالبنية التحتيّة والاهتمام بزيادة استثمارات القطاع الخاصِّ في العراق من أجل إحداث التنمية.

٧- وجوب خفض الاعتماد على الاقتصاد الريعيِّ والوقود؛ لتذبذب أسعاره في الأسواق العالميّة حتى لا يؤثّر في الاقتصاد الوطنيِّ العراقي.

٨- إيجاد حلولٍ سريعةٍ للأزمات السِّياسيّة والخلافات حتى لا تؤثّر في الاقتصاد العراقي.

قائمة المراجع

- أوشين سمية، نظريات التنمية الاقتصاديّة، كلية العلوم السِّياسيّة، جامعة قسنطينة، العراق، ٢٠١٤.
- حامد عبد المجيد دراز، دراسة في السِّياسة الماليّة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- حمدي عبد العظيم، السِّياسة الماليّة والنقديّة في الميزان ومقارنة إسلاميّة، مكتبة النهضة العربيّة، ١٩٨٦.
- حيدر نعمة بخيت، السِّياسة الماليّة في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة ٢٠٠٩ –١٩٧٠، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، مجلة الغري للعلوم الاقتصاديّة والإداريّة، العدد ٢٥.
- داروسي مسعود، السِّياسة الماليّة ودورها في تحقيق التوازُن الاقتصاديِّ – حالة العراق: ١٩٩٠–٢٠٠٤، جامعة العراق، كلية العلوم الاقتصاديّة وعلوم التسيير، العراق، ٢٠٠٥.
- صالح الدين نامق، قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦.
- صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.
- طارق لحاج، الماليّة العامّة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩.
- عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصاديّة والإحصائيّة، دار النهضة العربيّة، ١٩٨٠.
- علي لطفي، التنمية الاقتصاديّة، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٠.
- كمال بكري، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٦.
- محمد ذكي شافعي، التنمية الاقتصاديّة، دار النهضة العربية، ١٩٨٠.
- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصاديّة: دراسات نظريّة وتطبيقيّة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٠.
- محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، الماليّة العامّة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠.
- مدحت القريشي، التنمية الاقتصاديّة: نظريات وسياسات وموضوعات، دار الأوائل، الأردن، ٢٠٠٧.
- وجدي حسين، الماليّة الحكوميّة والاقتصاد العام، الإسكندريّة، ١٩٨٨.